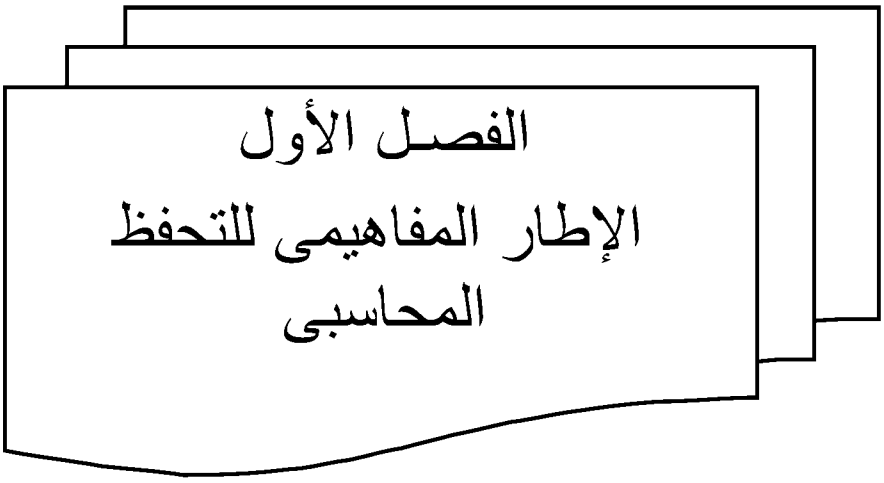
الفصـل الأول
الإطـار المفاهيمـى للتحفظ
المحـاسبى

## ١.١: مقـــــــد مـــــــة :

سيحوى هذا الفصل عـــدة نقـــاط رئيسية فيما يتعلـــق بممارسات واعتبارات التحفظ المحاسبى ، وذلك إبتـــداءً بالقاء الضـــوء علـى معنـــاه ومضمونـــه،مـــــرورا بكل من أسباب التوجه نحو الالتزام به، وتقسيماتـــه من وجهات النظر المختلفة، وكذا توضيح علاقته بقانـــون ساربينز أوكسلى، وأيضاً تنـــاول المخصصـــــات والإحتياطيـــــات فـــى سيـــــاق الـــــتحفظ المحاسبـــى،بالإضافـــة إلـــى التعريف بالعوامـــل المؤثـــرة فيه، وإنتهاءً بالانتقادات الموجهـــة إليه ، وذلك على النحـــو التالـــى :

١.٢: التحفظ المحاسبى: المعنى والمضمون .

١.٣: أسباب التوجه نحو التحفظ المحاسبى .

١.٤: تقسيمات التحفظ المحاسبى .

١.٤.١ : التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط .

١.٤.٢ : التحفظ المُسبق و التحفظ اللاحق .

١.٤.٣ : التحفظ الإلزامى والتحفظ الاختيارى.

١.٤.٤ : تحفظ الميزانية وتحفظ الربح .

١.٤.٥ : التحفظ الأقصى و التحفظ الأدنى .

١.٤.٦ : التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت .

١.٤.٧ : التحفظ الكلى والتحفظ الجزئى .

١.٤.٨ : تحفظ الخسائر وتحفظ المكاسب .

١.٤.٩ : التحفظ المحقق .

١.٥ : أثر التحفظ المحاسبى على البورصـــة .

١.٦ : أثر التحفظ المحاسبى على السياسات المحاسبية .

١.٧ : أثر قانون ساربينز أوكسلى على التحفظ المحاسبى.

١.٨ : المخصصات والاحتياطيات فى سياق التحفظ المحاسبى.

١.٨.١ : المخصص .

١.٨.٢ : الاحتياطى .

١.٩ : العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاس

١.١٠ : الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبى.

## ١.٢: التحفظ المحاسبى **Conservatism**: المعنى والمضمون :

لازال الجدل حول مفهوم مصطلح التحفظ المحاسبى **Conservatism** محتدماً، ولا يوجد إتفاق حتى الآن على مفهوم موحد لهذا المصطلح، فقد تعددت وكثرت التعاريف المتعلقة به، لما يحويه من جوانب وأبعاد وإتجاهات عدة تحمل فى طياتها الكثير من المعانى والمقاصد، كما تُعبر تلك الجوانب والأبعاد والإتجاهات عن كلا من وجهات النظر التطبيقية التى تعكس الممارسات المهنية، وكذا الآراء النظرية التى تتناول النظرة المفاهيمية، وسيتم عرض لبعض من تلك التعاريف، وقد يُصاحب بعضها توضيح أو تفسير لبعض البنود الواردة بها، وذلك على النحو التالى :

١. أشار مجلس مبادىء المحاسبة Accounting Principles Board المُنبثق عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى American Institute Of Certified Public Accountants بالفقرة رقم (٣٥) من الإصدار الرابع (APB Statement NO.4.1970) إلى **التحفظ المحاسبى** على أنه"" عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية

والذى ينعكس فى الميل العام نحو الاعتراف المُبكر بالأحداث غير السارة مع تدنية قيم صافى الدخل وصافى الأصول ""، ووفقاً للفقرة (١٧١) من هذا الإصدار؛ فقد نشأ مفهوم التحفظ المحاسبى نتيجة ظروف عدم التأكد المحيطة بالنشاط الاقتصادى للشركة حيث ورد بتلك الفقرة أنه "" ..... غالباً يتم قياس الأصول والالتزامات فى ظل ظروف عدم التأكد، وتاريخياً يوجد لدى كل من المديرين والمستثمرين والمحاسبين ميل نحو تفضيل أن تكون أى أخطاء محتملة فى القياس المحاسبى متجهة نحو التقدير بالنقص وليس بالزيادة لكلا من صافى الدخل وصافى الأصول "".

٢. وقد عبر ( معيار المحاسبة الدولى رقم ١ ،بتصرف ) عن التحفظ المحاسبى بأنه "" تبنى درجة من الحذر عند إعداد التقديرات فى ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم لكلا من الدخل والأصول أو تقليل لكلا من المصروفات والالتزامات "".

٣. وتماشياً مع الاتجاه السابق الإشارة إليه ـــ فيما يتعلق بتعريف التحفظ المحاسبى ـــ ؛ فقد عرفه البعض بأنه موقف ناتج من ظروف عدم التأكد، ويستجيب المحاسبون لمواقف عدم التأكد هذه باتخاذ ذلك الموقف المتحفظ، حيث يُفضل المحاسبون تخفيض المفردات الإيجابية التى تتمثل فى كل من الأصول، والإيرادات، وكذلك المكاسب، والمغالاة فى المفردات السلبية التى تتمثل فى كل من الالتزامات ، والمصروفات، وأيضاً الخسائر، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى الاعتراف بالخسائر المتوقعة ، وعدم الاعتراف بأى مكاسب إلا إذا تحققت فعلاً .

٤. وحيث أن الفكر المحاسبى يستخدم كلا من مصطلحى التحفظ المحاسبى و الحيطة والحذر بالتبادل ، حيث يتم النظر إليهما كمعنى ومضمون واحد ، ومن منطلق هذا ؛ فيمكن تعريف هذا المصطلح عن طريق تقسيمه إلى شقين يتمثلا فى كلا من الحيطة والحذر، فتُمثل الحيطة الاحتياط ضد أى خسائر محتملة فى المستقبل والاعتراف بها سواء حدثت فعلاً أم لا،بينما يعكس الحذر توخى الحذر من الاعتراف بأى مكاسب محتملة فى المستقبل وعدم الاعتراف بها إلا عند تحققها.

٥. و على نفس النهج السابق ؛ فقد تناول آخرون التحفظ المحاسبى من زاويتين ، فتتمثل الأولى فى الحيطة من كل خسارة متوقعة الحدوث أو محتملة سواء كانت معلومة أو غير معلومة المقدار ، أما الزاوية الثانية فهى الحذر من قياس أى أرباح لم تتحقق بعد ضمن صافى الربح كى لا تؤثر بالخطأ عليه وعلى ما يترتب عليه من أخطاء تالية ومتتابعة .

٦. كما أشارت النظرة المفاهيمية للتحفظ المحاسبى إلى أنه ""اصطلاح يُستخدم بشكل عام ليُلزم المحاسبين بقياس الأصول والإيرادات بأدنى قيم متوقعة، وقياس الالتزامات والمصروفات بأعلى قيم متوقعة، وتُثبت المصروفات حال حدوثها دون تأخير، بينما يؤخر إثبات الإيرادات حتى يتم الاعتراف بها وتحققها "" .

٧. واستكمالاً لما سبق عرضه و توضيحه من مفاهيم عدة تتعلق بالتحفظ المحاسبى ؛ فيعنى إياه "" أنه عندما يكون هناك أكثر من بديل مقبول لإجراء معالجة محاسبية معينة ، فإن البديل الذى ينتج عنه أقل تأثير حالى مرغوب فيه على حقوق أصحاب المصلحة هو البديل الذى يتم

اختياره ""، ويلزم هنا توضيح المفهوم السابق ؛ فعند قياس قيمة الأصول والالتزامات لغرض إعداد قائمة المركز المالى، وفى حالة وجود بديلين لقياس قيمة أصل معين فإنه يتم إختيار القيمة الأقل لهذا الأصل، لكنه فى حالة وجود بديلين لقياس قيمة التزام معين فإنه يُقاس بالقيمة الأكبر، وعند تسجيل المصروفات والإيرادات فإنه يتم إختيار البديل الذى يعطى أقل تأثير مرغوب فيه على صافى الدخل ، ويكون ذلك بعدم أخذ أى إيرادات متوقعة فى الاعتبار مع تسجيل أى مصروفات أو خسائر محتملة .

٨. كما يمكن الإشارة إلى التحفظ المحاسبى بأنه "" الأخذ فى الاعتبار جميع التكاليف أو الأعباء أو الخسائر ، وذلك عند إعداد كلا من قائمة الدخل وقائمة المركز المالى ، وعدم أخذ الأرباح المتوقعة فى الحسبان"" ، ويمكن ضرب بعض الأمثلة على هذا المفهوم من أجل توضيحه - وذلك على سبيل المثال لا الحصر - ، وتتمثل بعض الأمثلة الدالة على ذلك فى كل من تقويم الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية مطروحاً منها الإهلاك، وتقويم المخزون السلعى بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل ، وتكوين الاحتياطيات لمقابلة أى نقص فى الأصول أو الزيادة المنتظرة فى الالتزامات مثل احتياطى الديون المشكوك فى تحصيلها واحتياطى الخصم المسموح به، واحتياطى خصم أوراق القبض، واحتياطى هبوط الأسعار.....وغيرها من الأمثلة العديدة .

٩. بالإضافة إلى ما سبق طرحه من مفاهيم عدة تُعبر عن معنى ومضمون التحفظ المحاسبى ؛ فإنه يُشير إلى ""السياسة التى تنطوى على اختيار الإجراء المحاسبى الذى

يأخـذ الخسائـر دون الأربـاح المتوقعـة فـى الاعتبار بصـدد تحديد الدخـل وذلك بغرض إنقـاص الدخـل المحقـق"".

١٠. وقد قـام البعض باستخلاص مفهـوماً مُعبراً عن التحفـظ المحاسبـى ، فيتمثل إياه فـى أنـه يُعد ""مدخـلاً أو توجـهاً واجب علـى المحاسبـين اتباعـه عند إعداد القوائـم الماليـة كـى يـنعكس تأثيـر حـالات عـدم التأكـد المُحيطـة والملازمـة لمزاولـة المنشأة للنشاط الاقتصـادى على المحتوى الاعلامـى للقـوائم الماليـة، بمـا يُحقـق عـدم الإفصـاح عـن قـيم متضخمـة للأصـول والـدخل أو قـيم متدنيـة للالتزامـات والمصـروفات فـى ظـل عـدم التأكـد، بشـرط ألا يترتـب علـى الـتحفظ المحاسبى تعمـد الإفصـاح عـن قيـم متدنيـة للأصـول والدخـل أو قيـم متضخمـة للالتزامـات والمصروفـات "" .

١١. و أخيـراً ؛ يتـلخـص معنى ومضمون التحفـظ المحاسبى فـى الاحتياط من الخسـارة المحتمـلـة والحذر من الأربـاح غير المُحققة حتى تكون الأرباح مُعبـرة عن حقيقـة النشـاط تعبيـراً دقيقـاً .

## ١.٣: أسبـاب التوجـه نحـو التحفظ المحاسبى :

بدايـةً؛ نشـأ مفهوم الـتحفظ المحاسبى بعد أزمـة الكساد العالمـية الكبـرى سنـة ( ١٩٢٩ )، ومـا زال هنـاك توجـه إلـى الآن بالتمسـك بتطبيقـه بالـرغـم من كـل الانتقادات [١] الموجهـة له،وقـد ينبع سبـب الالتزام بشروط و قيود التحفظ المحاسبى إلـى المهمـة والمسئوليـة الملقـاة على عاتق المحاسب والتى تتمثل فى قيامـه بالتقدير الشخصى لبعض عناصر القوائم المالية ــ وذلك

١. ستُذكر بعض الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبى فى موضع لاحق من هذا المؤلف .

فى بعض الأحيان ـ، فهنا يجب أن يُراعى المحاسب جانب التحفظ المحاسبى وما يفرضـــه من اعتبارات وقيود .

وفـى سياق قيام المحاسب بعمليات التقديـر الشخصـى فـى بعـض الأحيـان ؛ فالمحاسـب الممـارس عليـه أن يتخـذ قـرارات عديـدة بعضهـا صعب جـداً، وقد يتمثل إحـدى هذه القرارات فـى أنـــه "" إذا كان المحاسب في حالة شك وعدم تأكد فيما إذا كانت مشتريـات محددة يجب أن تُحمل لحساب المصاريف أو حساب الأصل ، ولغرض الوصول إلى قرار سليم فيما يتعلق بهذا الأمر ؛ فعليـه أن يسـتخدم النظريـة المحاسـبية مُعدلـة بتحديـدات الكلفـة والمنفعـة ( Cost – Benefit) ، ومـدى الأهميـة، وكـذا نـوع الصناعات ، وأخيـراً؛ التأثير لهذا العنصر فى التقارير المالية، فإذا لـم يُعـطِ هـذا الأسـلوب قـراراً واضـحاً للمحاسـب، فإنـه سـيذهب للاعتمـاد علـى اعتبـارات وقيـود الـتحفظ المحاسـبى التـى تقضـى باختيار الحل الذى يُعطى على الأقل عدم تقديـر الأصل والدخـل بأعلـى مـن القيمـة الحقيقيـة، وذلك فى وجود حالـة من الشـك وعـدم التأكـد""،مـع ملاحظـة أنـه لـيس هنـاك فـى الـتحفظ المحاسـبى مـا يقتـرح علـى المحاسـب أن يُقلـل قيمـتا كـلا مـن الأصـول والدخـل، ولسـوء الحـظ فإن بعض المحاسبين قد يُفسرون ذلك على هذا الأسـاس، وكـل مـا تقوم بـه اعتبـارات التحفظ المحاسبى عند تطبيقـها هو "" أن الالتزام بتلك الاعتبارات تُعطـى للمحاسـب بصـورة مناسبـة دلـيلاً واضـحاً فـى الحـالات الصعبـة ""، والدليـل هنـا معقول جـداً حيـث يتمثـل إيـاه فـى الامتنـاع عـن زيـادة كـلا مـن قيمتـى الـدخـل وصافـى الأصـول .

وعلـى نفس صـعيد قيام المحاسب ببعـض عمليات التقدير الشخصـى ، و الـذى يُعد هذا الأمر من أحـد أسبـاب توجهـه للالتـزام باعتبـارات وقيـود التحفـظ المحاسبـى ؛ فكثيـر مـن

القرارات التى يتخذها المحاسبون فى مجال تقييم الأصول وتحديد الربح تنطوى على إجراء بعض التقديرات وممارسة الحكم الشخصى، وبعبارة أخرى ؛ فإنه فى كثير من المواقف لن يكون هناك قيمة واحدة صحيحة، وإنما ينبغى الاختيار من بين عدة قيم تُمثل إياها بدائل فى مجال التقدير، وتعنى هنا فكرة التزام المحاسب بالتحفظ المحاسبى "" أنه فى الحالات التى يتوافر للتقديرات والطرائق المختلفة أدلة معقولة ينبغى عليه اختيار القيمة التى يكون تأثيرها أقل بالنسبة لتحسين الربح أو المركز المالى للشركة فى السنة الجارية،فيوجه هذا المفهوم المحاسب إلى مراعاة الحيطة لضمان عدم المبالغة فى الأرباح أو فى تحسين المركز المالى، ومما سبق ؛ فيمكن القول أن التحفظ المحاسبى يُعتبر بمثابة مرشداً فى الحالات التى يكون فيها شك فى اختيار قيمتين ناتجتين من بديلين فى التقدير، أما فى الحالات التى لا يكون هناك فيها أى شك فإنه لا يكون هناك مبرر لاستخدام مفهوم التحفظ المحاسبى .

وفى هذا السياق ؛ يواجه معدو القوائم المالية حالات عدم تأكد تُحيط بكثير من الأحداث والظروف يتمثل بعضها فى كل من قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل ، و كذا تقدير العمر الاقتصادى للآلات والمعدات ، فيلزم هنا ؛ التعبير عن تلك الأحداث والظروف وطبيعتها و كذلك تأثيرها من خلال اتباع ممارسات التحفظ المحاسبى .

كما يهتم القياس المحاسبى بتعيين العمليات التى تؤثر مباشرةً على الوحدة المحاسبية وعلى قيم عناصر القوائم المالية ، ونتيجة لظروف عدم التأكد التى تُحيط بالقياس المحاسبى والحاجة إلى إضافة مصداقية وموضوعية على القوائم المالية ظهرت الحاجة إلى التحفظ المحاسبى .

واستكمالاً لما سبق عرضه وتفسيره ؛ فيمكن تلخيص عدة دوافع وأسباب أخرى بخلاف ما سبق طرحه سلفاً تُبرر الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبى بما يحمله من اعتبارات وشروط كثيرة هى بمثابة قيود على المحاسبين عند إجراء المعالجات المحاسبية ، وذلك من خلال الجدول الموضح والمُشار إليه برقم ( ١-١).

جدول رقم ( ١-١)

مبررات ودوافع الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبى

١. المبرر التعاقدى Contracting Explanation :

يُحقق التحفظ المحاسبى منفعة كبيرة للمستثمرين وغيرهم من الأطراف التعاقدية - كالإدارة والدائنين - ، لأنه قد يُستخدم كوسيلة لمواجهة عدم تماثل المعلومات ومواجهة المشاكل الخاصة بالتحاسب بين أطراف التعاقد ذات العلاقة بالشركة كتنظيم، ويقترح هذا المبرر أن التحفظ المحاسبى يُزيد من كفاءة الأرباح كمقياس لأداء الشركة، كما يرفع إياه من كفاءة الأصول كمقياس لقيمة الشركة .

٢. مبرر التقاضى Litigation Explanation :

يُساعد التحفظ المحاسبى الشركات على تجنب تحمل المزيد من التكاليف القضائية المحتمل أن تترتب على التعرض للمساءلة القضائية،وذلك من خلال تقييم الأصول بالنقص .

كما يُقلص التحفظ المحاسبى مخاطر الدعاوى القضائية التى تُحيط بأنشطة زيادة حقوق الملكية،حيث يعتقد البعض أن الشركات التى تقوم بإصدار الأسهم تكون أكثر تحفظاً بالمقارنة

بالشركات التى تقوم بزيادة التمويل من خلال الديون فقط .

تابـــع : جـــدول رقـــــم ( ١-١)

مبررات ودوافع الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبى

٣. المبرر التنظيمـى Regulatory Explanation :

يُساهم التحفظ المحاسبى فى تخفيض التكاليف السياسية التى يُحتمل أن تترتب على تقييم الأصول بالزيادة مقارنـةً بتقييمها بالنقص نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية والتشريعات المُلزمـة، كما يقترح هذا المبرر أن يُساهم التدخل الحكومى فى تنميط إعداد القوائم المالية فى ميل الشركات نحو اتباع المزيد من ممارسات التحفظ المحاسبى .

وقد أكد البعض على ما سبق من خلال كشفهم عن أن أرباح الشركات العاملة فى الدول التى تتمتع بوجود قانون عام وأحكام قضاء ومستوى جيد من التنظيم المهنى تُعتبر أكثر تحفظاً بالمقارنة بالشركات العاملة فى الدول الأخرى.

٤. المبرر الضريبى Income Tax Explanation :

يُساعد التحفظ المحاسبى على تخفيض الدخل القابل للتحاسب الضريبى من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد وتعجيل الاعتراف بالمصروف.

وتأكيداً على بعض ما جاء مُسبقاً من مبررات ودوافع تتعلق بالتوجه نحو تطبيق الممارسات المهنية للتحفظ المحاسبى، حيث يرى البعض أن التحفظ المحاسبى يجد سنداً له ومنطقاً فى أنه يُمثل حماية للمساهمين عند أصحاب الحقوق الأخرى فى التوزيعات، ومن ثم فهو يحافظ على حقوقهم وعلى

رأس المال سليماً، ومن هنا يميل البعض إلى تفسير طبيعة التحفظ المحاسبى من هذه الزاوية ، كما أنه يحمى المديرين فى مواجهة أصحاب رأس المال،كما يمكن القول أن التحفظ المحاسبى يؤثر بشكل إيجابى على علاقات العمل، ولعل ما يُبرر تطبيقه أيضاً؛ أنه يُعد أفضل الطرائق الضعيفة لمعالجة عدم التأكد عند تحديد الدخل أو قيمة الأصول.

واستكمالاً لما سبق عرضه؛ فيمكن القول أن التوجه نحو الالتزام بتطبيق الاعتبارات والقيود التى فرضها التحفظ المحاسبى قد ينبع من أن القوائم المالية فى الماضى كانت تُستخدم كأساس فى منح الإئتمان مما كان يتطلب مساعدة المُقرضين فى التأكد من عدم منح موارد تفوق إمكانية الشركات المقترضة .

وامتداداً لما سبق طرحه ؛ فيمكن تبرير سبب اللجوء إلى تطبيق التحفظ المحاسبى حيث أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكلا من المبادىء والفروض المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ومن منطلق هذا الأمر؛ فإن إفتراض استمرار الوحدة المحاسبية وضرورة إظهار نتائج عملياتها على فترات دورية متقاربة، فتباعاً لهذا الأمر؛ فالقياس القاطع والسليم لنتائج العمليات يتطلب الانتظار حتى نهاية هذه العمليات،بما يؤدى إلى أن القياس الفترى لهذه النتائج يكون فى أفضل صورة تقريباً،فهنا يتوجب الالتزام بتطبيق الاعتبارات والقيود التى يتبناها التحفظ المحاسبى ، وذلك عند القياس الفترى لنتائج العمليات .

## ١.٤: تقسيمات التحفظ المحاسبى :

لقد تباينت وتعددت وجهات النظر حول تقسيمات التحفظ المحاسبى ، وإن كانت تتفق فيما بينها إلى حد كبير من حيث المعنى و المضمون، وسيتم تناول بعض التقسيمات التى تتمثل فى كل من التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، وكذلك التحفظ

المُسبـق ونظيـره اللاحـق، فضلاً على التحفظ الالزامـى والتحفظ الاختيارى، وكذلك تحفظ الميزانيـة وتحفظ الربـح،وأيضاً التحفظ الأقـصى ومثيلـه الأدنـى،بالإضافـة إلـى التحفظ الدائم والتحفظ المؤقـت، وكذا التحفظ الكلـى والتحفـظ الجزئـى ، وأيضـاً تحفظ الخسائر وتحفظ المكاسب ، وختاماً؛ فالتحفظ المحقق يُمثل النوع الأخير للتحفظ المحاسبى الذى سوف يعرضـه هذا الموضـع ، وسيتم تناول تلك التقسيمات تباعاً بشـيء من التفصيل ، وذلك على النحو التالـى :

١.٤.١ : التحفـظ المشـروط والتحفـظ غير المشـروط:

Conditional & Unconditional Conservatism:

يمكن توضيح الاختلاف بين هذين النوعين من التحفظ المحاسبى المتمثلين فى كلا من التحفظ المشروط ونظيره غير المشـروط ، وما يحمـلاه فى طياتهما من معانٍ عدة، وذلك بشيء من التفصيل من خلال ما يلى :

✓ التحفـظ المشـروط **: Conditional Conservatism**

ويعنى أن يكون التحفظ معتمداً على وقوع الأحداث، بمعنى أن يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية فى ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجـة كافية.

✓ التحفـظ غيـر المشـروط **:Un conditional Conservatism**

ويعنى أن التحفظ يكون مستقـلاً عن وقوع الأحداث، بمعنى أنه ينتـج عن الإجراءات المحاسبية المستخدمـة لقياس وتسجيـل الأصول بقيم دفتريـة تقـل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتـاجى بشكـل يـؤدى إلـى نشـأة شهـرة غـيـر مُسجلـة .

ويمكـن تصـوير بعـض الأمثلـة القليلـة الدالـة علـى اتبـاع الاعتبارات والقيود المفروضة من جانب كلا من التحفظ المشروط ومثيله غيـر المشـروط ـ وذلك على سبيل المثال لا الحصر ـ ، وذلك من خلال الجدول المُبين والُمشار إليه برقـم ( ٢-١).

جدول رقم (٢-١)

أمثلة على التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط

| | |
|---|---|
| التحفظ المشروط | ١. تطبيق أسلوب التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون السلعى .<br>٢. الاعتراف بخسائر التدهور Impairment Write Down فى قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة . |
| التحفظ غير المشروط | ١. معالجة تكلفة إنشاء العناصر غير الملموسة داخلياً كمصروفات بدلاً من رسملتها .<br>٢. إهلاك الأصول الثابتة بطرق الإهلاك المعجل مقارنةً بإهلاكها الاقتصادى .<br>٣. الاستمرار فى تطبيق أساس التكلفة التاريخية فيما يتعلق بتسجيل و إظهار الأصول بقائمة المركز المالى . |

١.٤.٢ : التحفظ المُسبق و التحفظ اللاحق:

EX-ante & EX- Post Conservatism :

وفقاً للإرشاد الرابع الصادر عن مجلس مبادىء المحاسبة الأمريكى (APB NO.4) فإن التحفظ المحاسبى يقضى باحتمال وجود أخطاء ممكنة بالقياس المحاسبى، وتكون تلك الأخطاء غالباً فى إتجاه التقدير بالنقص وليس التقدير بالزيادة لكلا من صافى الأصول وصافى الدخل، وانطلاقاً من ذلك ؛ فإن التحفظ المحاسبى يؤثر على القوائم المالية من خلال بعدين أساسيين وهما على النحو التالى :

أ. يؤدى التحفظ المحاسبى إلى تخفيض درجة ملاءمة المحتوى المعلوماتى للميزانية نتيجة التقدير بالنقص لكل من صافى الأصول أوالقيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنةً بالقيم الاقتصادية لها، وهذا هو ما يُعرف **بالتحفظ المُسبق** EX-ante Conservatism .

ب. يؤدى التحفظ المحاسبى إلى تحريف Distort عملية قياس الدخل من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة المتمثلة فى أى ارتفاع فى القيم الاقتصادية إلى حين تحقق حدوث تلك الزيادة ، فى حين أن التحفظ المحاسبى يُشجع على الاعتراف المُعجل بأى خسائر متوقعة فى إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة، ويُشار لذلك **بالتحفظ اللاحق** EX- Post Conservatism أوالتحفظ المعتمد على وقوع الحدث Event- Driven Conservatism.

١.٤.٣ : التحفظ الإلزامى والتحفظ الاختيارى:

Mandatory & Voluntary Conservatism:

يمكن تحديد كلا من مفهومى التحفظ الإلزامى ومثيله الاختيارى بشىء من التفصيل، وذلك على نحو ما سيُعرض من خلال الفقرتين القادمتين .

✓ التحفظ الإلزامى Mandatory Conservatism:

ينبع من خلال إلزام المبادىء والمعايير المحاسبية المُلزمة، والتى أطلق عليها المبادىء المحاسبية المتحفظة Conservative Accounting Principles .

✓ التحفظ الاختيارى Voluntary Conservatism:

وهو الذى تُحدده الإدارة من خلال ما تقوم به من اختيارات محاسبية من بين بدائل الطرائق المحاسبية المُتاحة فى عملية القياس أو الإفصاح ، والتى أُطلق عليها الاختيارات المحاسبية المتحفظة Conservative Accounting Choices .

١.٤.٤ : تحفظ الميزانية وتحفظ الربح:

Balance Sheet & Earnings Conservatism :

يعكس هذا التقسيم وجهتى نظر حول التحفظ المحاسبى ؛ فتقضى وجهة النظر الأولى بأنه التقدير بالنقص للقيم الدفترية لحقوق الملكية وهو ما يُعرف **بتحفظ الميزانية** Balance Sheet Conservatism ، بينما تقضى وجهة النظر الأخرى بأن **تحفظ الربح** Earnings Conservatism هو سرعة انعكاس الأنباء السيئة على الربح مقارنة بالأنباء السارة ، وجديرٌ بالتنويه والإشارة هنا ؛ أن مستوى تحفظ الميزانية ومستوى تحفظ الربح تربطهما علاقة عكسية .

١.٤.٥ : التحفظ الأقصى و التحفظ الأدنى:

Maximum & Minimum Conservatism:

يُشير هذا التقسيم إلى نوعين من التحفظ المحاسبى ، فيتمثل النوع الأول فى التحفظ الأقصى **Maximum Conservatism** والذى يشتمل على اختيارات الإدارة فى الوصول إلى أقصى

مستوى للأرباح أو الخسائر لتحقيق دوافع إدارية معينة يتمثل بعضها فى استخدام ما يُسمى Big Bath لزيادة الخسائر أو لتخفيض الأرباح لأدنى حد ممكن عند تغيير الإدارة العليا للمنشأة بهدف تحميل الإدارة القديمة لتلك النتائج،واعتبار ذلك سنة الأساس عندما تتم المقارنة مستقبلاً، بالإضافة إلى إعفاء السنوات المستقبلية لجزء من أعبائها الحقيقية، مما يُظهر الإدارة الجديدة بأنها وراء تحسين الأعمال ، أما النوع الثانى من هذا التقسيم فيتمثل فى التحفظ الأدنى **Minimum Conservatism** والذى يشتمل على اختيارات اعتبارات التحفظ المحاسبى العادية التى لا تؤثر على نتائج أعمال المنشأة من فترة لأخرى، وليس لها أهداف إدارية سوى الالتزام بسياسة إدارية وطريقة تقييم واحدة .

١.٤.٦ : التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت:

Permanent & Temporarily **Conservatism:**

يعكس التحفظ الدائم وجهة نظر محددة، بينما مثيله المؤقت فيُعبر عن وجهة نظر أخرى، ويمكن تحديد مفهومهما كل على حدة، وذلك على النحو التالى :

✓ التحفظ الدائم Permanent **Conservatism:**

ويشمل اختيارات الإدارة التى تتم بصورة دائمة خلال الزمن، ويشمل فى الغالب التحفظات الإجبارية التى تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، أو التى تُحقق الأهداف الاستراتيجية للإدارة .

✓ التحفظ المؤقت Temporarily **Conservatism:**

ويشمل اختيارات الإدارة التى يتم تعديلها باختلاف المواقف ، والقرارات المراد اتخاذها ،وتبدل الظروف المحيطة، ويشمل

فى الغالب استخدام السياسات والطرق المحاسبية التى تُحقق أهداف محددة فى فترات معينة .

١.٤.٧ : التحفظ الكلى والتحفظ الجزئى:

**Absolute & Partial Conservatism:**

يمكن التفرقة بين كلا من مصطلحى التحفظ الكلى ونظيره الجزئى بما يحملاه من معانٍ عدة تتعلق بكلا منهما على حدة، وذلك من خلال التوضيح التالى :

✓ التحفظ الكلى **Absolute Conservatism :**

ويشمل اختيارات الإدارة لكافة عناصر التحفظ المحاسبى من إيرادات ونفقات وخسائر ، وكذلك من أصول والتزامات ، كما يشمل على التغيرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصى بهدف جعل نظام المعلومات المحاسبى أكثر تحفظاً .

✓ التحفظ الجزئى **Partial Conservatism** :

ويتعلق باختيارات محددة لعناصر محدودة لا تشمل كافة العناصر التى يمكن تعديل قيمها أو تقديرها بما يُحقق أهداف مرحلية أو جزئية ، أو تختص بعلاقات أو دوال أو نسب محددة .

١.٤.٨ : تحفظ الخسائر وتحفظ المكاسب:

**Losses & Gains Conservatism:**

يتعلق هذا التقسيم بفحص مدى تأثير تأخير الاعتراف بالمكاسب أو الاعتراف الفورى بالخسائر على التحفظ المحاسبى، فمن خلال هذه الرؤية يمكن تقسيم التحفظ المشروط إلى نوعين يتمثلان فى كلا من تحفظ الخسائر **Losses Conservatism**، ونظيره المتعلق بالمكاسب **Gains Conservatism** ، فيُعبر

الأول عن سرعة الاعتراف بالخسائر غير المحققة، أما النوع الثانى فيعنى بتأخير الاعتراف بالمكاسب غير المحققة.

١.٤.٩ : التحفظ المحقق **Realized Conservatism :**

التحفظ المُحقق هو عبارة عن التأثير التراكمى لتطبيق الاعتبارات والقيود والممارسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبى ، وذلك عند إجراء المعالجات المحاسبية المتحفظة المشروطة وغير المشروطة.

## ١.٥ : أثر التحفظ المحاسبى على البورصة :

بدايةً؛ تُمثل البورصة الوسيلة الهامة لتجميع المدخرات من الأفراد وتقديمها إلى المشروعات الاقتصادية ( المستثمرين ) الذين يرغبون فى تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة، ويجب أن تعكس البورصة أسعار التوازن لأسهم رأس المال وهى الأسعار التى تجعل عائد هذه الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر الخاصة بها ويتوقف ذلك على عاملين يتمثلان فى كلا من مدى توافر المعلومات وتماثلها لجميع المستثمرين فى البورصة، وكذلك مدى فهم وتفسير السوق ( المستثمرين ) واستيعابه للمعلومات .

ومما لاشك فيه أن التحفظ المحاسبى له أثرٌ كبيرٌ على البورصة، ، وبعضاً من أوجه هذا التأثير يتمثل فى الآتى :

١. من المتوقع أن يتساوى تأثير كل من المبادىء المحاسبية المتحفظة والاختيارات المحاسبية المتحفظة فى ظل التحفظ الإلزامى ونظيره الاختيارى على أسعار الأسهم بشرط غياب ظاهرة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry، وجديرٌ بالذكر ؛ أن عدم تماثل المعلومات يحدث فى البورصة عندما تتعمد إدارة الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها فى تحقيق عائد غير عادى من

الأسهم التى يملكونها، إلا أنه فى ظل تلك الظاهرة يمكن الاسترشاد بما يقوم به المديرون من اختيارات محاسبية متحفظة غير مُلزمة من أجل استنتاج بعض ملامح المعلومات الخاصة التى لديهم، فيمكن القول؛ أن الاختيارات المحاسبية المتحفظة التى يقوم بها المديرون تلعب دوراً إرشادياً لأنها تُرسل إرشادات عن مدى وجود عدم تماثل فى المعلومات بما يُمكن معه استنتاج المعلومات الخاصة من خلال تحليل القوائم المالية وتحليل الجهود التى تقوم بها الإدارة من أجل توصيل معلومات مباشرة إلى كل من المستثمرين والمحللين الماليين بشأن الاختيارات المحاسبية المتحفظة التى قامت بها الإدارة .

٢. دفاع المحاسبون نحو تطبيق التحفظ المحاسبى هو محاولة موازنة أثر التفاؤل المُفرط للإدارة والملاك، والذى ينعكس على الاختيار والتركيز فى التقارير المحاسبية، وضغط الدائنين ومستخدمى القوائم المالية من خارج الشركة لتقييد هذا التفاؤل، بالإضافة إلى أن المبالغة فى تقدير الأرباح والأصول يكون أكثر خطورة على نشاط الشركة إذا ما قورن بالتقديرات المتحفظة، فنتائج الخسارة أوالإفلاس أكثر خطورة من نتائج الأرباح .

٣. كان للأزمة الاقتصادية العالمية ــ فى الثلاثينات من القرن الماضى ــ دوراً فى دفع إدارة الشركات إلى المبالغة فى تقدير الأصول والإيرادات ومحاولة زيادة الأرباح لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها والاستثمار فيها من ناحية، ولتوفيق أوضاعها للحصول على قروض وتسهيلات إئتمانية لتجاوز تلك الأزمة من جانب آخر، وكان من نتائج ذلك ظهور قوائم مالية مُبالغ فى قيمها ولا تتفق مع الواقع العملى

واستمرار مخاطر الإفلاس، مما زاد تمسك المحاسبين والمراجعين بتطبيق التحفظ المحاسبى لتأمين موقفهم .

٤. فى ضوء تطبيق التحفظ المحاسبى ؛ يُفترض أن تعكس أسعار الأسهم كل المعلومات المتوافرة سواء للأنباء السارة Good News أو للأنباء السيئة Bad News ، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الأرباح المحاسبية ومتغيرات السوق متمثلة فى القيمة السوقية للأسهم والعوائد التى تُحققها .

٥. وفى السياق ذاته ؛ توصلت بعض الدراسات إلى أن الأرباح المحاسبية فى ظل اتباع ممارسات التحفظ المحاسبى قد لا تعكس كل المعلومات فى توقيت واحد ، فهى تستجيب للأنباء السيئة والخسائر المتوقعة بشكل أسرع مما تستجيب للأنباء السارة وتحقيق مكاسب متوقعة، فهذا بالطبع له تأثيره على القيمة السوقية للأسهم .

٦. وفى هذا الصدد ؛ فقد قام البعض بمقارنة مستويات ممارسة التحفظ المحاسبى فى عينة من الشركات المقيدة بالبورصة فى كلا من USA،UK ، فقد اتضح أن الشركات التى قامت بزيادة رأس مال الملكية كانت تتميز بأرباح أكثر تحفظاً بالمقارنة بالشركات التى لم تقم بزيادة رأس المال، وفيما يختص بتلك الحالة ؛ فقد تُلزم الشركات نفسها بممارسات التحفظ المحاسبى بهدف الاستفادة من التكلفة المنخفضة لرأس المال، ويرجع ذلك لكون أسهمها تكون مرغوباً فيها أكثر من قبل المستثمرين بوجه عام .

٧. يعتقد البعض أن ممارسات التحفظ المحاسبي تنعكس على تحسين جودة التقارير المالية بحيث تستوفى وتُلبى احتياجات الوسطاء الماليين، بما ينعكس إيجاباً على اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بعملية شراء أو بيع الأسهم .

٨. فى حال الالتزام بتطبيق التحفظ المحاسبى ؛ فإنه يجب الأخذ فى الحسبان أثر متطلبات البورصة على الإفصاح المحاسبى، ويُفترض أن يؤدى تطبيق تلك المتطلبات إلى تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال إرساء القواعد المُنظمة للالتزام والمسئولية عن الإفصاح المحاسبى المُضلل، ولعل العلاقة بين متطلبات البورصة والتشريعات القانونية بالدولة قد تكون سبباً لتشجيع اتباع الممارسات المحاسبية الهادفة للإفصاح المتحفظ.

٩. واستكمالاً لما سبق عرضه ؛ فجديرٌ بالإشارة والتنويه ؛ أن الإفصاح المحاسبى يلعب دوراً هاماً فى تحقيق الآلية الخاصة بالبورصة من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذى تُحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبى يؤدى إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، وبالتالى كبر حجم البورصة من حيث زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع ، وكذلك حجم التعامل ( عمليات الشراء والبيع ) لهذه الأسهم.

وفى السياق ذاته ؛ فأثر الإفصاح المحاسبى على البورصة فى ظل عدم تماثل المعلومات قد يتمثل فى أن تتخذ الأطراف الخارجية من أصحاب المصالح أساليب دفاعية لحماية نفسها ضد مخاطر عدم تماثل المعلومات ، وسوف تؤدى تلك الأساليب الدفاعية إلى الإضرار بالبورصة فى أشكال عدة يتمثل بعضها فى إنخفاض حجم العمليات وعدد الأسهم المتداولة، وزيادة تكلفة العمليات وأيضاً إنخفاض درجة السيولة للأسهم، وللقضاء على هذه الظاهرة؛ فينبغى على الجهات المهنية أن يكون لها دوراً هاماً فى إلزام المنشآت بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية على

فتـرات دوريـــة حتـى لا تُستغـل مـن قبـل الأطـراف الداخليـــة لتحقيق مكاسب غير عاديـــة .

## ١.٦ : أثر التحفظ المحاسبى على السياســات المحاسبية :

يمكـن توضـيح أثـر الـتحفظ المحاسـبى علـى السياسـات المحاسبية، وذلك من خلال الفقرات القليلـــة القادمـــة.

لقد صدر المعيار IAS ٨ عام ( ١٩٧٨ )، وأُجريت عليه تعديـــلات عامـــى (1993) و(٢٠٠٣) ، وجديـــرٌ بالإشـــارة والتنويـــه أن مـا يقابـل هـذا المعيـار مـن معـايير المحاسبـــة المصريـــة هـو المعيار رقـم (٥)، ويتعلق هذا المعيار بالسياسات المحاسبية والتغيـرات فـى التقـديرات المحاسبيـــة والأخطـاء مـن منظـور التحفظ المحاسبى، حيث عرف إياه **السياسات المحاسبية** علـى أنهـا المبـادئ والأسـس والقواعـد والممارسـات التـى تقـوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم الماليـة.

حيث تضمنت الفقرات (٧:١٢) من المعيار IAS ٨ اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ، فتقضى الفقرة رقم (١٠) بأن تقوم إدارة الشـركة بتطبيـق الحكـم المهنـى Judgment عنـد اختيـار سياسة محاسبية لمعالجة أحد العناصر أو الأحداث فى ظل غياب معيـار محاسـبى خـاص بهـا، بحيـث تتصـف تلـك السياسـة بـبعض الخصائص النوعية التى ورد من بينها الحيطة والحذر ( التحفظ المحاسبى ).

ومن ناحيـة أخـرى ؛ فلقد أوضحت الفقرات (١٩:٢٧) من ذات المعيار أنـه إذا كـان تغيير السياســة المحاسبية إلزامياً نتيجة بـــدء تطبيق معيـار محاسبى جديد، فيتم معالجـة أثر التغيير وفقاً للأحكـام الانتقاليـة المُحددة بالمعيـار Specific Transitional Provisions، بينما إذا كـان تغيير السياســة المحاسبيـــة اختيارياً أو الزاميـاً بتطبيـق معيـار محاسـبى جديـد لـم يتضـمن إرشـادات

تختص بالمرحلة الانتقالية، فيتم تطبيق السياسة الجديدة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات فى بداية أقرب فترة يمكن التطبيق عليها بأثر رجعى Retrospectively كما لو كانت السياسة مُطبقة بصورة مستمرة منذ بداية تلك الفترة، مع إجراء التسوية اللازمة على الرصيد الافتتاحى لأحد عناصر حقوق الملكية.

كما أوجبت الفقرة رقم (٤٢) من ذات المعيار سالف الذكر أيضاً معالجة أخطاء السنوات السابقة بأثر رجعى، وبالتالى فلقد أسفر المعيار عن إلغاء البديل الذى كان مسموحاً به والمتمثل فى معالجة الأثر التراكمى للتغيير الاختيارى للسياسات المحاسبية ومعالجة أخطاء السنوات السابقة بحساب الأرباح والخسائر للفترة التى حدث خلالها التغيير أو اكتشاف الخطأ.

ومن جانب آخر؛ فلقد أوجبت الفقرات (٣٨-٣٢) أن يتم المحاسبة عن تغيير التقديرات المحاسبية منذ لحظة إجراء التغيير ولاحقاً مع معالجة أثر التغيير بحساب الأرباح والخسائر للفترة الحالية والفترات اللاحقة التى تتأثر بالتغيير، مع إجراء التسويات اللازمة لقيم الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية خلال فترة التغيير .

**وإذا أجرى كياناً تغييراً طواعياً فى السياسات المحاسبية ينبغى أن يُفصح عن ما يلى :**

١. طبيعة التغيير .

٢. الأسباب التى أدت إلى توفير معلومات موثوق بها وأكثر ملاءمة نتيجة تطبيق السياسة الجديدة .

٣. التعديل فى الفترة الجارية .

٤. التعديل فى الفترات السابقة للفترة المعروضة.

٥. التعديل فى أرباح السهم الواحد .

وفيما يتعلق بالأثر على التحفظ المحاسبى :

فمن جهة ؛ يمكن القول بأن نوع التحفظ المحاسبى ذوالصلة هو التحفظ المشروط حيث أنه يتوقف على وقوع الحدث المتمثل فى تغيير السياسات المحاسبية، أو اكتشاف الخطأ، أوتغيير التقدير المحاسبى.

ومن جهة أخرى؛ فيمكن القول أن المحاسبة بأثر رجعى عن التغيير الاختيارى للسياسة المحاسبية وتصحيح أخطاء السنوات السابقة تؤدى إلى انخفاض مستوى التحفظ ذو الصلة بالمقارنة مع البديل المحاسبى الملغى وهو معالجة الأثر التراكمى للتغيير أوالأخطاء بدخل فترة حدوث التغيير أو اكتشاف الخطأ، خاصةً إذا كان ذلك الأثر التراكمى ذو تأثير سلبى على دخل تلك الفترة.

كما يمكن القول أن هناك اتساع فى مجال تنفيذ الحكم المهنى المشروط بممارسة ذلك المستوى من التحفظ، حيث هناك مجال لتطبيق الحكم المهنى فى سبيل تحديد الفترات المحاسبية المتأثرة بتغيير السياسة أو الخطأ وتحديد قيم التسويات الخاصة بكل فترة.

وأخيراً؛ فيمكن القول بأن هذا الإصدار قد سمح بارتفاع مستوى الالتزام بشروط التحفظ ذو الصلة بالمحاسبة عن تغيير التقديرات المحاسبية خاصةً إذا كان للتغيير تأثير سلبى على الدخل سواء لفترة حدوث التغيير أو الفترات اللاحقة لها.

## ١.٧ : أثر قانون ساربينز أوكسلى على التحفظ المحاسبى:

يتوقع البعض أن تطبيق القانون الأمريكى ساربينز أوكسلى سوف يؤدى إلى مزيد من التحفظ المحاسبى للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية،حيث تبين ارتفاع فى مستوى التحفظ المحاسبى بعد تطبيق هذا القانون مقارنةً بالفترة السابقة على

تطبيقه،كما تبين وجود انخفاض جوهرى ملحوظ فى الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals ، وتؤكد تلك الآراء ما يدعيه البعض بأن احتمال تعرض الشركات للمساءلة القضائية يرتفع فى حالة المبالغة فى تضخيم الأرباح مما يُشجع على التحفظ المحاسبى، وعلى الرغم من ذلك فقد أشار آخرون إلى عدم إمكانية فرض الرقابة على كافة المتغيرات، كما أن هناك احتمال مفاده أن متطلبات قانون ساربينز أوكسلى قد ساهمت بشكل كبير فى تغير مستوى التحفظ المحاسبى كالعوامل الخاصة بالجوانب الإدارية وسلوك الإدارة، أو العوامل التى تخص التغيرات البيئية المحيطة بالنشاط الاقتصادى.

وعلاوة على ما سبق ذكره فيما يتعلق بالعلاقة بين متطلبات جودة الرقابة الداخلية فى ضوء القانون الأمريكى ساربينز أوكسلى من جهة والتحفظ المحاسبى من جهة أخرى، وذلك من منطلق أن التحفظ المحاسبى يُعد إحدى السمات الأساسية لجودة التقرير المالى ، فاستكمالاً لهذا الأمر؛ فإن الهدف من متطلبات الرقابة الداخلية فى ضوء قانون ساربينز أوكسلى هو تحسين جودة التقارير المالية، وقد أشار البعض إلى أن الشركات التى تُفصح عن أوجه الضعف الجوهرية بهيكل الرقابة الداخلية ـ فى ظل هذا القانون الأمريكى ـ تكون أقل تحفظاً من الشركات التى لا تُفصح عن أى نقاط ضعف فى هيكل الرقابة الداخلية.

وجديرٌ بالذكر أن الشركات التى لا تُفصح عن نقاط الضعف الجوهرية بالرغم من قيام المراجعون بالإشارة إليها و توضيح سبل علاجها تكون أكثر تحفظاً عن الشركات التى تستمر بنقاط الضعف دون إيجاد سبل لعلاجها،كما أن إجراءات الرقابة الداخلية يكون لها تأثير منظم على التقرير المالى للشركة، بغض النظر عن كونها عالجت تلك الأوجه أم لا ، وذلك فى حالة وجود إجراءات رقابة داخلية فعالة لديها، ومما سبق عرضه وتحليله ؛

فـيمكن القـول أن جـودة الرقابـة الداخليـة تـؤثر علـى الـتحفظ المحاسبى وعلى تحسين جودة التقرير المالى ،كما أن هناك علاقة قويـة بـين الـتحفظ المحاسـبى وخصوصـاً الـتحفظ المشـروط الـذى تمارسه إدارة الشركة بالاعتماد على الحكم الشخصى للمحاسب فى تقدير مؤشرات ومقدار التدهور وبين هيكل الرقابة الداخلية، حيث يحد هيكل الرقابـة الداخليـة الفعـال من التلاعب وحدوث الأخطـاء ممـا يـدعم مـن إمكانيـة ممارسـة الـتحفظ المشـروط دون حـدوث تلاعب أو أخطاء عند تقديـر التدهـور.

## ١.٨ : المخصصـات والاحتياطيـات فـى سـياق الـتحفظ المحاسبى:

سيتناول هذا الموضـع مفهومـى المخصـص والاحتياطـى فـى ضـوء الاعتبـارات الخاصـة بالتحفـظ المحاسـبى، وذلـك علـى النحو التالـى :

### ١.٨.١ : المخـصـص Provision :

بدايـةً ؛ يُمثـل المخصص عبئاً علـى الإيـرادات لمقابلـة التزامـات أو خسـائر مؤكـدة الحـدوث فـى المستقبـل ويصـعب تحديـد قيمتهـا بدقـة.

ومن وجهـة نظـر أخرى ؛ فيتكون المخصص عن طريـق احتجـاز جزء من صافى الربـح لمواجهـة كل خسـارة محتملـة أو متوقعـة الحدوث ويُفتـح بـه حسـاب يُسمـى باسم الغرض المُنشأ مـن أجلـه ؛ وفيمـا يلـى بعـض الأمثلـة علـى أنـواع المخصصات :

✓ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية :

وهـو المخصـص الـذى يُحتجـز مـن صـافى الـربح لمواجهـة الخسارة المحتملـة عند بيع الأوراق المالية نتيجـة هبوط أسعار هذه الأوراق فى سوق الأوراق المالية ( البورصة ) .

✓ مخصـــص الآجيـــو :

ويتمثل فى المخصص الذى يُحتجز من صافى الربح نتيجة تعامل المنشأة بالأوراق التجارية، والتى يكون استحقاقها فى مواعيد بعد تاريخ نشر القوائم المالية، ولغرض إظهار أوراق القبض بقيمتها فى تاريخ الميزانية العمومية يلزم تكوين هذا المخصص، وأيضاً لاحتمال أن تقوم المنشأة بقطع أو خصم هذه الأوراق التجارية مما سيؤدى إلى خسارة بالفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية ( الرصيد الفعلى ) .

✓ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها :

وهو يُحتجز من صافى الربح لمواجهة الخسارة المتوقعة الناتجة عن احتمال توقف بعض المدينين عن سداد الديون المستحقة عليهم فى مواعيد الاستحقاق التى تلى تاريخ نهاية السنة المالية، وذلك كى تُظهر الميزانية العمومية الأرصدة الحقيقية للأصول المتداولة مع استبعاد تأثير الخسائر المحتملة .

✓ مخصص الخصم المسموح به :

وهو يُحسب على أرصدة المدينين بعد استبعاد المعدوم منها عند الجرد، وكذلك استبعاد المشكوك فى تحصيله، فيتبقى رصيد الديون الجيدة ، وأصحاب هذه الديون لديهم مقدرة على السداد قبل موعد الاستحقاق فيكتسبون من المنشأة خصم تعجيل دفع يُعتبر خسارة شكلية يجب تلافى أثرها بتكوين هذا المخصص .

وجديرٌ بالذكر ؛ أن هذه المخصصات تُقفل حساباتها بانتهاء الغرض المُنشأة من أجله وتُرد الأموال المحتجزة من صافى الربح إلى مصدرها بانتهاء الغرض أو عدم حدوث الخسارة المحتملة أو وقوعها بقيمة أقل .

١.٨.٢ : الاحتياطـى Reserve :

فهو عبء على الأرباح لتدعيم المركز المالى للشركة أوللوفاء بالتزامات عن أحداث مستقبلية محتملة الحدوث، ويمكن تقديرها بشكل تقريبى مقبول.

واتساقاً مع ما سبق ؛ فيتم تكوين الاحتياطيات أحياناً بناءً على تشريع أو قانون من أجل إعطاء المنشأة ودائنوها حماية إضافية من آثار الخسائر، كما يمكن تكوين احتياطيات أخرى إذا كان قانون الضرائب الوطنى يمنح إعفاءات أوتخفيضات من التزامات الضرائب فى حال التحويل إلى مثل هذه الاحتياطيات ،ويمكن القول فيما يتعلق بهذا الأمر ؛ إن وجود هذه الاحتياطيات القانونية والتشريعية والضرائبية يُعتبر معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وجديرٌ بالإشارة والتنويه هنا ؛ أن تكوين تلك الاحتياطيات يُعتبر حجزاً للأرباح وليس مصروفات ( معيار المحاسبة الدولى رقم ١ ) .

وارتباطاً بما سبق عرضه وتوضيحه فيما يتعلق بالمخصصات والاحتياطيات ؛ فيمكن القول أن المخصصات والاحتياطيات قد ظهرت فى المحاسبة كنتيجة لتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى ، وهنا يمكن القول بأن الأحداث المستقبلية بعد التنبؤ بإمكانية حدوثها يمكن أن تكون مؤكدة الحدوث بنسبة عالية أو محتملة الحدوث بنسبة قليلة ، ومن حيث إمكانية تحديد قيمتها ؛ فيمكن القول بأنها إما أن تكون أحداث يسهل تحديد قيمتها بنسبة كبيرة من الدقة،أوأحداث يصعب تحديد قيمتها بدقة، وعلى ذلك يمكن القول إنه عند القياس المحاسبى تظهر الاحتمالات التى ستظهر من خلال الشكل التوضيحى والمُشار إليه برقم (١-١).

شكـــل رقـــم ( ١-١)

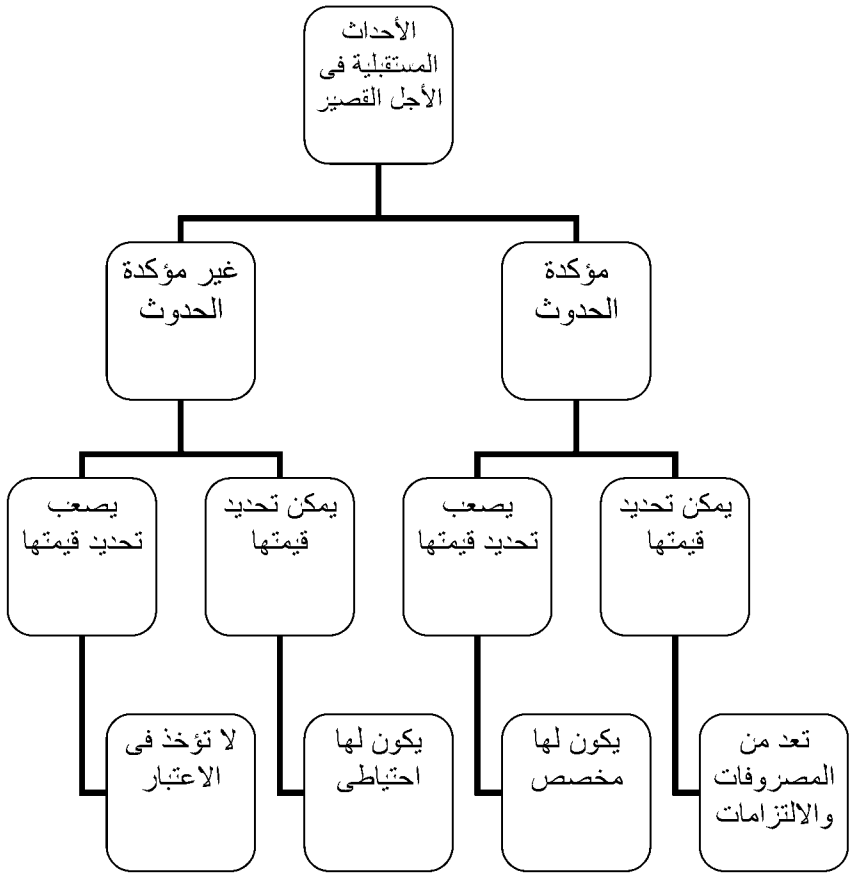

## ١.٩ : العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبى:

من خلال هذا الموضع ؛ يمكن استعراض عدة عوامل مؤثرة فى مدى التزام المحاسب باعتبارات التحفظ المحاسبى، فتتمثل تلك العوامل فى كل من حجم الشركة، ونسبة المديونية، وكذلك آليات الحوكمة، وأيضاً، المعايير المحاسبية المستخدمة، وفيما يلى شرحاً موجزاً لكل منها على حدة :

### ١. حجم الشركة :

لقد أثبتت كثير من الدراسات المعنية بهذا الأمر أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية، لذلك تلجأ تلك الشركات لممارسة التحفظ المحاسبى من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية ، وقد يتمثل هذا النوع من التكاليف السياسية أو ما يُعرف بالضغوط السياسية فى التدخل الحكومى لتسعير منتجات الشركة أو للحد من احتكار الشركة لسلعة معينة.

وعلى عكس الرأى سالف الذكر ؛ فيرى البعض أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من مثيلتها كبيرة الحجم، لذلك فإن الشركات الأكثر تحفظاً هى الشركات صغيرة الحجم، وذلك من منطلق تجنب الدعاوى القضائية.

ونافلة القول فى هذا الشأن تقضى بأن هناك رأيان فيما يتعلق بحجم الشركة وممارسة التحفظ المحاسبى، حيث يرى البعض أن هناك علاقة طردية بينهما، أى بزيادة حجم الشركة يزداد مستوى التحفظ المحاسبى وبانخفاض حجم الشركة ينخفض مستوى التحفظ المحاسبى ، وعلى الإتجاه الآخر ؛ فيرى آخرون أن العلاقة بين حجم الشركة ومستوى

الـتحفظ المحاسـبى علاقـة عكسـية، أى بزيـادة حجـم الشـركة ينخفض مستـوى التحفـظ المحاسبى وعلى العـكس .

٢. نسبـــة المديـونيـــة :

يهتم مقرضى الشركـة بمدى مقدرة الشركة على الوفاء بديونها وسداد الأقساط فى موعدها، ومدى تعرض الشركـة للمخاطر سواء كانت مخاطـرة أعمـال Business Risk والتى يتـم قياسها بحجم الشركـة، أو مخاطـرة مـاليـة Financial Risk والتى تُقاس بنسبـة المديونية، والشركـة عنـد دخولها فـى عقـود إقتـراض قـد يفـرض المقرضـين قيـود معينـة علـى الشركة لضمان استرداد قروضهم، قد تكون تلك القيود على طريقـة توزيـع الأربـاح أو علـى الإقتـراض الإضافـى ، كمـا يفـرض المُقرض نسبـة معينـة للمديونية لا يجب تجاوزها، لذلك من المتوقع أن تلجأ الشركات التى اقتربت نسبة المديونية لديها من الحد الأقصى المسموح به إلى عدم ممارسة التحفظ المحاسبى للتقرير عن أرباح عالية تزيد من إجمالى حق الملكية لتحسين تلك النسبة ، وبالتالى تجنب انتهاك شروط عقد القرض ـــ وهـذه حالـة استثنائيـة ـــ حيـث أن القاعـدة العامـة أن الشركات المقترضة يجب أن تحافظ على شروط التعاقد لديها، وقد أكد البعض على أن الشركات التى تقوم بتمويل الجزء الأكبر من عملياتها عن طريق الاقتراض من المتوقع أن تكون أقل تحفظاً فى قوائمها المالية حتى تُحقق المزيد من الأرباح وتتجنب انتهاك شروط عقد القرض، وعلى الجانب الآخر ؛ أكـد الكثيرون على أن الشركات المقترضة تلجأ إلى ممارسـة التحفظ المحاسبى طبقاً للشـروط الواردة فى عقـد القـرض.

٣. آليـات الحـوكمـة :

مـن المعلـوم لـدى الجميـع أن انفصـال الملكيـة عـن الإدارة فـى الشركات المساهمة قد أدى إلى خلق ما يُسمى بمشاكل الوكالة،

ومن ثم تلجأ تلك الشركات إلى تعظيم دالة منفعتها ولو على حساب المساهمين، وتحاول الإدارة تحقيق ذلك من خلال عدم ممارسة التحفظ المحاسبى أو ممارسته بصورة منخفضة فى تقاريرها وقوائمها المالية ، فمن هنا جاء دور آليات الحوكمة كأحد الأدوات الرقابية للحد من هذا السلوك الانتهازى من الإدارة، وآليات الحوكمة سواء داخلية أو خارجية سوف تُساعد فى تحجيم هذا السلوك ، ومن ثم التشجيع على ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية والحد من أى ممارسات تحد من الالتزام به.

٤. المعايير المحاسبية المستخدمة :

وفقاً لهذا العامل ؛ فيُفترض أن الشركات التى تستخدم المعايير المحاسبية الخاصة بالدولة الكائنة بها تكون أكثر تحفظاً من الشركات التى تُطبق معايير المحاسبة الدولية.

## ١٠.١ : الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبى:

بالرغم من المزايا العديدة التى يتسم بها التحفظ المحاسبى ــ ويتضح كثيرٌ منها من خلال مواضع عدة بهذا المؤلف ــ ،إلا أن هناك عدة انتقادات موجهة له ، وفيما يلى عرضاً لأهم تلك الانتقادات :

١. بالرغم من أن مهنة المحاسبة قبلت بشكل عام تطبيق التحفظ المحاسبى ومفهومه بأن الأرباح المتوقعة يجب ألا تُؤخذ فى الحسبان مع أخذ أى خسائر مُحتملة فى الاعتبار بمجرد إمكانية تحديد مقدارها بشكل مناسب ، فهناك من يرى أن المغالاة فى تطبيقه ؛ عادةً ما ينتج عنه تضليل فى القوائم المالية Misrepresentation وعدم تعبيرها عن الرقم الصحيح للربح والمركز المالى الأمين ، لذلك يجب عدم المغالاة فى تطبيقه ، فلا يجب أن يعمل المحاسب دائماً على

إظهار الأصول والأرباح بأقل من قيمتها الحقيقية ، وطالما توافر الدليل الموضوعى على تحقق الإيراد أو الربح فلا داعى لعدم أخذه فى الاعتبار حيث لا يكون هناك داعى للتحفظ المحاسبى فى مثل هذه الأحوال .

٢. وامتداداً لما سبق؛ فيمكن القول أنه فى ظل الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبى ؛ فقد تحدث حالة من التعمد فى تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالى بطريقة تؤدى إلى سوء الفهم أو التأثير السلبى على مستخدمى المعلومات المحاسبية.

٣. واستكمالاً لما سبق عرضه ؛ فقد أدى التطبيق الخاطىء للتحفظ المحاسبى إلى تخفيض أرباح كثير من الشركات بلا مبرر، الأمر الذى عرض المحاسبة والتقارير المالية لكثير من الانتقادات من جانب من يستخدمون القوائم المالية والاقتصاديين بصفة خاصة، وهنا وجب التأكيد على أن التطبيق السليم لفكرة التحفظ المحاسبى يعنى اختيار الطرق المحاسبية التى لا تؤدى إلى تحسين أو زيادة الربح أو التأثير على المركز المالى.

٤. عدم وجود معيار أو أساس موضوعى عند تطبيق التحفظ المحاسبى ، مع صعوبة منع التلاعب فى الأرقام المحاسبية الناتج عن بعض ممارسات التحفظ المحاسبى مثل التكوين الحكمى وبدرجة مكثفة للمخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة ، مما يؤدى إلى عدم قابلية الأرقام المحاسبية للمقارنة، كما أن الممارسات التقليدية للتحفظ المحاسبى تميل لتوقع الخسائر والمصروفات المحتملة فقط وتتجاهل الاعتراف بأى مكاسب محتملة.

٥. واستكمالاً لما سبق طرحه ؛ فيمكن القول وكما سبق التوضيح فيما يتعلق بالقيود والاعتبارات الخاصة بالتحفظ

المحاسبى والتى تقضى بعدم الاعتراف بأى إيراد متوقع حدوثه مع الاعتراف بكافة الخسائر المحتملة الوقوع ،وذلك بهدف عدم تسجيل أرباح وعدم تحققها لاحقاً، وبالطبع هذا الأمر سيُحرم سنة من السنوات من أرباح قد تحققت فعلاً لجيل من المساهمين .

٦. تؤدى الممارسات غير الثابتة عبر السنوات المختلفة أثناء تطبيق القواعد المتحفظة وخاصة فى حالة نمو الاستثمارات إلى تكوين كلا من احتياطى غير ظاهر أو ما يُسمى بالاحتياطى السرى أوالمستتر ( مبالغ غير مُبررة لتضخيم الأرباح أو تدنية قيم الأصول)، أو مخصصات مبالغ فى قيمتها.

٧. تبنى مفهوم التحفظ المحاسبى يعنى مقابلة الإيراد فى الفترة الحالية مع بعض المصروفات التى تخص الفترات القادمة، وهو ما يؤدى إلى تخفيض الربح فى الفترة الحالية وفى ذات الوقت تكوين احتياطيات مستترة يمكن لإدارة الشركة استخدامها فى زيادة الربح فى الفترات المقبلة ، ويترتب على ذلك صعوبة الاعتماد على ربح الفترة الحالية فى التنبؤ بالربح فى الفترات القادمة ، ومن ثم انخفاض جودة الربح المحاسبى المنشور بالقوائم المالية .

٨. واستكمالاً لما جاء بالبنود السابقة ؛ فالتشاؤم عند تطبيق التحفظ المحاسبى يُعد تحيزاً غير مرغوب فيه فيما يتعلق بالقياس المحاسبى، ويجب أن ينتبه المحاسبين إلى أن نجاح تطبيق التحفظ المحاسبى يكمن فى مدى التحيز من عدمه .

٩. يؤدى اتباع التحفظ المحاسبى إلى وجود نوع من التحيز فى المعلومات المحاسبية التى تتضمنها القوائم المالية المنشورة ، وهو ما يتعارض تماماً مع بعض الخصائص الأساسية لجودة تلك المعلومات وأهمها الحيادية، والقابلية للمقارنة والتمثيل

الصادق والعادل، وتلك الرؤية هى وجهة نظر المشروع المشترك للإطار الفكرى للمحاسبة المالية بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الصادر فى عام (٢٠٠٦) تجاه نتائج الالتزام بالتحفظ المحاسبى ، ويتضح مما سبق عرضه أنها رؤية معارضة بشدة.

١٠. يتسبب التحفظ المحاسبى فى لا تماثلية المعلومات من حيث توقيت إدراج الأحداث الاقتصادية فى الأرباح المعلنة، ويمكن أن ينتج عن هذا التشويه فى البيانات المحاسبية انخفاض فى جودة الأرباح ، وهذا يؤدى بدوره إلى لا تماثلية أكثر فى المعلومات.

١١. يوجه البعض نقداً شديداً إلى التحفظ المحاسبى ، وذلك من منطلق أنه يخل بمبدأ المقابلة ويتعارض معه حيث أنه يُقلل من التجانس المفترض بين عناصر الإيرادات وبين عناصر المصروفات، ذلك لأنه فى الوقت الذى يقوم المحاسبون بتكوين مخصص للخصم المسموح به لا يقومون بتكوين مخصص لصالح الشركة للخصم المكتسب، ومن ذلك أيضاً عدم الاعتراف بالربح المتولد بالانتاج أو الحيازة، وعلى ذلك فيمكن القول أن هناك احتمالات أن يطرأ تطوير فى آليات التطبيق المتعلقة بالتحفظ المحاسبى بقدر التحول فى أساليب التنبؤ وأساليب القياس للإيرادات غير المحققة.

١٢. و ختاماً ؛ فى ضوء تطبيق الاعتبارات والقيود المتعلقة بالتحفظ المحاسبى ، فيصعب على مستخدمى المعلومات الخارجية تحديد قيمة التحفظ، مما يضع المميزات جميعها فى يد المستخدمين الداخليين ، ويترك المستخدمين الخارجيين دون أى مزايا تنافسية .

وعلى الرغم مما سبق ذكره من انتقادات موجهة للتحفظ المحاسبى؛ فيمكن القول أن تلك الآراء سالفة الذكر تنظر فقط للأثر الوقتى لممارسات التحفظ المحاسبى على قائمة الدخل فى حين استمرار الشركة يُبرر ممارسته، كما أن النظر إلى التحفظ المحاسبى من وجهة نظر قائمة المركز المالى، والأخذ بمنظور الأثر التراكمى له يُقلل من أهمية تلك الانتقادات .